١. الأسس الإسلامية للعلاقة مع الآخر:

أ ـ الكرامــة الإنسانيــة:

إذا كان احترام الآخر لوناً وعرقاً، وجنساً، ولغة وثقافة، يشكل قاعدة من قواعد السلوك الديني في الإسلام، فإن احترامه كما هو عقيدة وإيماناً هو احترام لمبدأ حرية الاختيار التي تعتبر منحة إلهية، فضّل الله تعالى بها الإنسان الذي خلقه من طين على الملائكة الذين خلقهم من نور، إذ قال تعالى **(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون* وعلم آدم الأسماء كلها)**.

فهذا تكريم عظيم من الله تعالى لآدم امتن به على ذريته، حيث فضله على الملائكة بالمعرفة والعقل، فكان العقل محل الشرط ومناط التكليف، فالإنسان هو المخلوق المكرم الحر المسؤول المختار، حيث لا مسؤولية بدون حرية، المؤهل لحمل الأمانة التي عجزت عن حملها السماوات والأرض والجبال، فهو سيد الكون خلقه الله تعالى في أحسن صورة **(لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم)**، ونفخ فيه من روحه، وسخر له ما في الكون لينهض بالأمانة والمسؤولية التي أناطها الله تعالى به، ليقوم بأعباء الاستخلاف الإنساني في عمارة الأرض، وفقاً للمنهج القرآني، وبذلك استحق الإنسان مركز السيادة في الأرض.

مما تقدم يتضح أن المفهوم الإسلامي للكرامة الإنسانية، يتسم بخاصتي الشمولية والتعميم بحيث لا يستثني عنصر دون آخر، ولا يختص جنس دون جنس، وبذلك يتساوى الإنسان في الحقوق مع أي إنسان آخر بقطع النظر عن اختلافه في اللون الجنس أو العقيدة أو الانتماء أو الثقافة. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الكرامة الإنسانية المكفولة بحق الحرية الفكرية الحرية الدينية، لا يكمن أن تسموا وترتقي مجتمعياً وعالمياً بين بني الجنس البشري، من دون اعتماد لغة الحوار، وإشاعة قيم العدالة والمساواة والحقوق، لضمان استمرارية الحفاظ على مستوى التكريم الإنساني بنفس القيمة المعيارية التي أقرها القرآن الكريم بعشرات القرون، قبل تقريرها من قبل مواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب ـ وحــدة العنصر البشري:

إن الإسلام وخلافاً للديانات السماوية التي سبقته، جعل العنصر البشري واحداً، فالناس في ظل النظام الإسلامي وحدة متماسكة عبر العالم، مهما اختلفت ألوانهم وأجناسهم وأعراقهم، أصلهم واحد يلتقون على أرضية مساواة النفس الواحدة، تذوب فيها فوارق الحدود الجغرافية، وصراع القوميات والأجناس والنعرات، وتتوحد قيمتهم على كلمة التقوى التي جعلها القرآن الكريم ميزان التفاضل بين الناس وهذا معنى قوله تعالى: **(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء)** لقد أكّد القرآن الكريم على مبدأ تساوي كافة النوع الإنساني في الخلق، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل، وجعل التعارف سبيلاً للتقارب الإنساني في إطار وحدة الأصل، والتعارف غايته التقارب لا التباعد، الحوار لا التنافر، الاختيار لا الإكراه، التعاون على البر والتقوى لا الصراع والتصادم، فهذا الخلق والجعل والتعارف كلها تكوينية، قائمة بحقيقتها على التقوى والتقرب من الله سبحانه.

ج ـ الحــرية والعدالــة:

إذا توفرت الحرية والعدالة توفرت عناصر الاجتماع البشري على قاعدة التعارف الذي يحافظ على الاستقرار، ويعمق أسباب التواصل والتعاون، فلا تعارف ولا حوار بدون حرية وعدالة، وهذه القيم والمبادئ هي التي تخلق عند الإنسان القابلية والاستعداد للاعتراف بوجود أوجه التنوع المختلفة بين الأفراد والجماعات والشعوب والأمم، ولنا في التجربة النبوية خير مثال ونموذج على ذلك، إذ أن المواطنة التي شكلها رسولنا الكريم في مجتمع المدينة، اعتمدت بالأساس مبدأ الحرية والعدالة، ولم تلغ التعدديات والتنوعات، وإنما صاغ دستوراً وقانوناً يوضّح نظام الحقوق والواجبات واحترام الخصوصيات، ويحدد وظائف كل شريحة وفئة، ويؤكد على نظام التضامن والعيش المشترك. فبلور صلى الله عليه وسلم بذلك استراتيجية تقوم على قاعدة مأسسة الحريات في إطار القوة الوحدوية، للاستفادة من كل الإمكانات والقدرات والطاقات، بعيداً عن أجواء الاضطهاد، ومصادرة الحقوق والحريات، فرسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم كان يعلم أن المجتمع الاستعبادي والمغلق، لا يمكن أن تنمو في محيطه قيم الحرية والعدالة والتسامح والانفتاح والتواصل.

ومن هذا المنطلق ارتأينا وجوب تقديم **العناصر الضابطة لأجواء الحوار الملائم لربط العلاقات الهادفة**، والوصول بها إلى مستوى القناعات المختلفة، والمنفتحة على بعضها البعض التي تعمق إيمان الناس، وترسخ المفاهيم القرآنية الناظمة لمبادئ الحرية والعدالة، ومسؤولية الاستخلاف في نفوسهم سلوكاً ومنهجاً وعملاً:

أولاً : العنـاصر الذاتيـــة:

أ ـ مؤهلات أطراف الحوار المعرفية:

ويقصد بها جملة المعارف والعلوم المحصلة من قبل الأطراف المتحاورة، والتي ينبغي أن تكون ضابطة لماهية الأفكار والمعارف الخاصة بموضوع ومحل الحوار، ومعلوم أنه إذا كان من الحق ألا يمنع صاحب الحق عن حقه، فمن الحق ألا يعطى هذا الحق لمن لا يستحقه، كما أن من الحكمة والعقل والأدب في الرجل ألا يعترض على ما ليس له أهلاً، ولا يدخل فيما ليس هو كفؤاً، لأن الجاهل بالشيء ليس كفؤاً للعالم به، وقد قرر هذه الحقيقة سيدنا إبراهيم عليه السلام في مقام محاجته لأبيه حين قال: **(يا أبت إني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني أهدك صراطاً سوياً).**

كما أكدّها موسى عليه السلام حين قال للعبد الصالح (هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً) فلا بدّ إذن من التأهيل العلمي المتخصص لمن يريد الدخول في دائرة الحوار، وذلك بمراعاة امتلاك كل أطراف الحوار ثقافة دينية، فكرية وسياسية عامة، منفتحة على كل قضايا وشؤون الإنسان والحياة، وأن يتزود كل طرف من المحاورين بالمعارف الدينية والفكرية والتاريخية، متعددة المشارب والاتجاهات كي يكون على صلة بواقع الحوار وبطبيعته واتجاهاته وسياقاته المختلفة، ويتمكن من مواصلة الحوار بتقديم الحجج الدامغة، والأدلة اليقينية أمام الأطراف المخالفة، وقد نرى في واقعنا الكثير ممن يمارسون هذا الدور العكسي، ويحركون بعض المفاهيم الفكرية المغلوطة، والتي تعبر عن ضعف عام في بنيتهم المعرفية، وجهل واضح في فهم واستيعاب مضامين الفكرة الأساسية للحوار.

ب ـ مؤهلات أطراف الحوار النفسية والسلوكية:

إن تمهيد الأجواء الملائمة لتفعيل مشاريع الحوار عملياً على أرض الواقع، ليس بالأمر السهل كما يتوقع البعض، وذلك لما يتطلبه الدخول في التجربة من متطلبات منهجية، وضوابط سلوكية وقيم أخلاقية، تتحكم بشكل مباشر في المؤثرات الداخلية النفسية والاجتماعية لمن يرشح للقيام بهذا الدور، فنحن مدعوون من قبل ديننا الإسلامي إلى إيجاد وتوفير أرضية نفسية واجتماعية، لإفساح المجال لحرية التعبير، وتفهم وجهات نظر المخالفين، لكن نحن بحاجة إلى استقراء الذات قبل الحديث عن إطار للحوار مع الآخر، وذلك لأن إشاعة مفاهيم الحرية، وقيم العدالة والوسطية كما أقرها المنهج القرآني الكريم لا تتحقق بتنظير الكُتّاب والمؤلفين، ولا تُفعل بتوصيات الندوات والمؤتمرات، ولا تستثمر بحوارات المفكرين والحقوقيين والأدباء، وإنما تحتاج للانطلاق بوعي منفتح على الحياة كلها والإنسان، إلى إعادة الوقوف مع الذات، ومسائلتها عن مدى سعة قدرتها وطاقاتها لاستيعاب وجود الآخرين، لأن المشكلة ليست مشكلة العربي والمسلم في التسامح مع غيره، بقدر ما هي مشكلته أولاً وقبل كل شيء في التسامح مع نفسه وأبناء جلدته وقومه ودينه، لذلك ينبغي على المحاور اللبيب طالب الحق أن ينأى بنفسه عن أسلوب الطعن والتجريح والسخرية، وألوان الاحتقار والإثارة والاستفزاز، لأن كسب القلوب مقدم على كسب المواقف، فقد يقحم المحاور ذا السلوك الانفعالي العصبي خصمه بالحجة والدليل الدامغ، لكنه لا يقنعه بأسلوبه الفظ. فأسلوب التحدي بالإيذاء النفسي لا يولد إلا المزيد من الغيظ والحقد والحنق، ويمنع التسليم والإذعان ولو وجدت القناعة العقلية. لقد رسّخ القرآن الكريم قضية التفكير المستقل في الجو المعتدل والهادئ، ودعا الجميع إلى ممارسة ذلك والانفصال عن الفعل الحماسي والانفعالي، وربط ذلك بهدوء العقل وسلامة الفكرة الحقيقية من خلال ضرورة عقلنة العاطفة، وإلباسها رداء العقل والتفكير الواعي الناضج.

ثانياً ـ العنــاصر الموضــوعية:

أ- ـ تحرير مضامين الحوار وموضوعاته:

إن تحرير محل النزاع، وتشخيص أبعاده هو أهم شرط ينبغي اعتماده قبل الدخول في أي شكل من أشكال الحوار، إذ من المفروض أن تكون جميع الأطراف المتحاورة على علم بماهية الموضوع مدار الحوار، مع وجوب تحديد سياق وإطار محور الفكرة ومحدداتها العامة، التي يريد إثباتها أو نفيها، لأن الجهل بطبيعتها يحوّل مسار الحوار إلى أجواء مشحونة تعمها انفعالات نفسية تترجم بأساليب السب والشتم والقدح، والإهانة مما يعقد مناخ الحوار، كما في قوله تعالى: **(ها أنتم حاججتم فيما لكم به علم فلم تُحاجّون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)** وهذه الآيات تبين بجلاء المنهج القرآني في التأصيل لعناصر شروط الحوار، وتأخذ كل من يدخل دائرته من دون التمكن من آليات المعرفة بسياقه والإحاطة بموضوعه، بيد أن هذه المواجهة إذا لم يلتزم فيها المثقف منا اعتماد أصول ضوابط وشروط آداب الحوار، فقد يتحول توضيح الأفكار وعرضها على المخالف إن كان محلياً أم عالمياً إلى إثارة أجواء مشحونة بالتوتر الفكري والنفسي والكلامي،

وتنأى الجهود المبذولة لتعزيز القيم والمبادئ الدينية المشرقة عن بعدها الشهودي الحضاري لتتحول إلى مجرد مهاترات إقصائية وإلغائية، تلبي رغبة الاستعلاء الذاتي من موقع الغلبة والتعصب للرأي، وشكل من أشكال الترف الذهني، وتنمية الشعور بالغرور والاستعلاء الذاتي على الآخر.

ب ـ تحديد أسلوب الحوار مع الآخر :

يُبدي الإسلام اهتماماً بالغاً بأسلوب الحوار لضبط العلاقة مع الآخر، حيث تحصل النتائج المرجوة في تمتين روابط الأخوة ووشائج المحبة بين بني البشر، وقد قدم الماوردي معالجة أخلاقية واسعة لتحديد أسلوب الحوار فربط فضيلة التسامح في الحوار بالمروءة (التي هي حيلة النفوس وزينة الهمم، فالمروءة مراعاة الأحوال إلى أن تكون على أفضلها حتى لا يظهر منها قبيح عن قصد ولا يتوجه إليها ذم باستحقاق) .

ويؤكد العامري على أن الإختلاف يؤدي إلى الجدل، والجدل يقود إلى التعادي، وهذا التعادي هو سلم العصبية، والعصبية هي الداء العضال، وبحسب العامري **هناك أربعة أسباب تؤدي إلى الاختلافات في كل الأديان، وإن كانت موافقة للحق وهي:**

أولاً: أن يُعجب المتدين بعقله، ويغتر بذكائه، فيُركّب نوعاً من المقاييس الفاسدة، فينتج نتيجة كاذبة، وهو يخالها صادقة، فيعقدها ديناً، ويدعو الناس إليها جهلاً.

ثانياً: أن يولع الإنسان من نفسه بالإغراب ويستهتر.

ثالثاً: أن يكون قصد الإنسان عناد جميع ما يسمع من الأقوال الصادقة والمذاهب الحقيقية، وأن يتبع أبداً الآراء المسترذلة التي تنخدع بها طبقات العامة.

رابعاً: أن يعتمد تزييف الدين بالتعصب والمجادلة ويركن إلى الأخبار المزورة وينسبها إلى أئمة الحديث او إلى العلماء الاعلام احتيلا منه للنكاية فيما أبغضه، وأحب الانتقام منه.

٢. الممارسة العملية لأسس وضوابط العلاقة مع الآخر في المجتمع الإسلامي:

لقد كفل الإسلام لغير المسلمين في المجتمع الإسلامي حقوقاً تمتعوا بها طوال التاريخ الإسلامي، وهي حقوق شملت صيانة وحماية أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، كما ضمنت لهم حرية العقيدة وممارسة الشعائر والشرائع في مجال الأحوال الشخصي (الزواج الطلاق النفقة الميراث) وقد أباح الإسلام لهم حق مصاهرة المسلمين بالتزوج من نسائهم، وأكل ذبيحتهم **(اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنين والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)** وهي إباحة تأسس لشرعنة علاقة الاندماج الكلي في المجتمع الإسلامي، بروابطه الاجتماعية الواسعة، وعلى قاعدة المنهج القرآني في رسم حدود العلاقة مع غير المسلمين **(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)**.